

خفض قيمة الدينار يضرب القدرة الشرائية للعراقيين

ارتفاع الأسعار وتوقف المصانع التي تستورد المواد الأولية من الخارج



منتجات باتت للعرض فقط

دولار نتيجة الفرق بين السعر الرسمي للدولار وسعره في السوق السوداء. ويعيش البلد أزمة مالية خانقة جراء تراجع أسعار النفط بفعل أزمة جائحة كورونا التي شلت قطاعات واسعة من اقتصادات العالم. وكانت الحكومة العراقية قد أقرت موازنة العام 2021 بقيمة 150 تريليون دينار (نحو 103 مليارات دولار)، بعجز إجمالي يبلغ 63 تريليون دينار (نحو 43 مليار دولار). وقال وزير المالية علي علاوي خلال مؤتمر صحفي عقده مع وزراء آخرين في بغداد "أجرينا تغييرا في سعر صرف الدولار لحماية الاقتصاد، وفارق الإيرادات بتغيير سعر الصرف سيخصص لدعم الفئات الهشة بالمجتمع".

واعتبر علاوي الموازنة الجديدة "الخطوة الأولى في مسار الإصلاح الاقتصادي". وقال وزير التخطيط خالد بقال خلال المؤتمر الصحفي، إن "حجم الإنفاق الاستثماري بموازنة 2021 سيكون بحدود 8 تريليونات دينار (5.4 مليار دولار)". وقال وزير العمل عادل الركابي خلال المؤتمر الصحفي إنه "تم استقطاع 40 في المئة من رواتب الرئاسات الثلاث بالموازنة، و30 في المئة من الرواتب الكلية لأعضاء البرلمان والوزراء".

قرار خفض أسعار العملة المحلية، وأضاف "في العراق لا نحتاج إلى خفض قيمة الدينار، بل نحتاج إلى ضغط النفقات العسكرية والنفقات غير الضرورية، وضبط ملف الجمارك، وبالتالي سيتم توفير ما أعلن عما سيتم توفيره بـ 25 في المئة". ودعا 123 نائبا من كتل سياسية مختلفة، في بيان، إلى عقد جلسة "استثنائية" للبرلمان لمناقشة قرار خفض قيمة الدينار.

وقال فراس جمال، صاحب شركة الشرق للأجهزة الكهربائية إن "الوضع الاقتصادي مريب جدا، ولا حلول في الأفق حتى الآن.. الأجهزة الكهربائية مستوردة من خارج البلاد بالدولار ويتم بيعها بالدينار العراقي.. سنواجه مشاكل كبيرة".

وتابع "حسب الاتصالات مع الشركات والمصانع الأخرى، فإن العديد منها فضل غلق باب معمله أو شركته بانتظار ما ستؤول إليه الأمور". والعراق أحد البلدان ذات الاقتصاد الريعي، حيث يعتمد على إيرادات بيع النفط لتمويل ما يصل إلى 95 في المئة من نفقات الدولة.

والأسبوع الماضي، قالت مؤسسة "عراق المستقبل" للدراسات والاستشارات الاقتصادية، إن مبيعات البنك المركزي العراقي للفترة 2004-2020 بلغت 582 مليار دولار بخسارة قدرت بـ 20.7 مليار

الشهري عن مليون دينار عراقي (نحو 800 دولار). وشهدت أسعار السلع ارتفاعا خلال الشهر الماضي، بعد أن وصل سعر صرف الدينار إلى مستوى قياسي متدن عند 1310 دينار للدولار في ذلك الوقت. وقال فاضل الفلاوي، عضو البرلمان عن تحالف الفتح، إن "خفض قيمة الدينار إجراء غير مدروس، سيتسبب بارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق".

وتوقفت بعض المصانع والشركات مؤقتا في بغداد وبعض المحافظات، خصوصا التي تستورد موادها الأولية من الخارج، إثر خفض قيمة العملة المحلية.

وقال عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي محمد الدراجي، في تصريحات صحافية، إن "عملية خفض قيمة الدينار العراقي ستوفر للدولة نحو 10 تريليونات دينار (نحو 6.9 مليار دولار)، لكنه يرى أنه "كان من المفترض أن تتبنى الحكومة إجراءات تسبق تعديل سعر صرف الدينار العراقي".

وأضاف "لو يتم إنفاق نصف المبلغ الذي سوفه تعديل سعر العملة لمعالجة الآثار السلبية للقرار، يبقى للحكومة نحو 5 تريليونات دينار (3.45 مليار دولار) كلفة رواتب الموظفين لشهر واحد". ويعتمد العراق على إيرادات بيع النفط لتمويل نحو 95 في المئة من نفقات الدولة، ويعاني أزمة مالية خانقة، جراء تراجع أسعار الخام بضغط من جائحة كورونا.

ووفقا لبيانات البنك المركزي العراقي، بلغ معدل التضخم في العراق 1 في المئة في أكتوبر 2020، على أساس سنوي، ومن المتوقع أن يشهد ارتفاعا ملحوظا بعد خفض قيمة العملة المحلية. وتابع الدراجي "كان على الحكومة تبني مخصصات مالية تحت عنوان مخصصات تضخم لمن يقل راتبه

الجزائر يوفر ربع إيراداته السنوية. ويجمع الناشرون في المنطقة على حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بهم هذا العام بسبب تعليق الفعاليات والمعارض وإغلاق المكتبات خلال فترات الحجر الطويلة التي ألحقت كسادا بالسوق.

وتقدّر دور نشر مثل برزخ في الجزائر ومنشورات ملتقى الطرق في المغرب ودار النشر ديميتري في تونس، تراجع أرقام المبيعات بنسبة تتراوح بين 60 و70 في المئة للعام 2020.

وساهمت بعض المبادرات المحلية في تخفيف آثار الخسائر المادية، فقد مكنت مولا مبادرة القراءة فعل مقاومة والتي عرض خلالها أصحاب المكتبات في المغرب الكتب المحلية، من دعم قطاع النشر في البلاد. وكذلك حملة التخفيضات وجمع الكتب التي قامت بها برزخ لإنعاش مداخلها المالية.

تحسن سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية

مخاوف من توازن مؤقت بعد تشكيل الحكومة والوديعة السعودية

حقق سعر صرف الريال اليمني تحسنا ملحوظا أمام العملات الأجنبية مدفوعا بعوامل سياسية ومالية تتمثل في الإعلان عن تشكيل حكومة، والحصول على الموافقة على سحب دفعة من الوديعة السعودية، غير أن المخاوف تتواصل من أن يكون هذا التحسن مؤقتا حتى انتهاء الوديعة لاسيما في ظل استمرار الحوثيين في تقييد أداء النظام المصرفي.

فترة من التعليق نتيجة الخلاف مع البنك المركزي، والإنهيار المتسارع الذي شهدته العملة الوطنية في الأسابيع الأخيرة.

وتبادل البنك المركزي وشركات الصرافة الاتهامات عن التدهور الحاد في سعر صرف الريال اليمني في المناطق المحررة، غير أن خبراء اقتصاديين يمينيين يوجهون أصابع الاتهام للأزمة السياسية والأزدواج في عمل المؤسسات بين مناطق الشرعية والحوثي إضافة إلى منع سلطات الانقلاب الحوثية من تداول العملات الورقية الجديدة التي أصدرتها الحكومة الشرعية.

ووفقا لمصادر اقتصادية، يضع الحوثيون عددا من الشروط لإنهاء إجراءاتهم الاقتصادية والمالية الأحادية من بينها عودة البنك المركزي إلى صنعاء، وقيام الحكومة الشرعية بحصر رواتب موظفي الدولة بمن في ذلك العاملين في مناطق سيطرة الحوثيين.

ويتوقع المراقبون أن تسهم عودة الحكومة اليمنية الجديدة إلى العاصمة المؤقتة عدن في تحسين الوضع الاقتصادي، وتقوية موقف الشرعية التفاوضي في ما يتعلق بجهود إنهاء الحرب الاقتصادية والمالية التي تخوضها ميليشيات الحوثيين.

وقام التدهور في سعر العملة اليمنية من الأزمة الإنسانية والمعيشية التي تشهدها البلاد، وقالت الأمم المتحدة إن الريال اليمني فقد 250 في المئة من قيمته خلال الخمسة أعوام الماضية، بينما ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنحو 140 في المئة.

ويؤكد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أن "سنوات الحرب في اليمن أدت إلى فقدان العملة المحلية 250 في المئة من قيمتها"، مشيرا إلى أن "أسعار المواد الغذائية ارتفعت في المتوسط بنسبة 140 في المئة".

وكانت "العرب" قد كشفت في وقت سابق عن مساع أممية لعقد اجتماع بين ممثلي الحكومة اليمنية والحوثيين في العاصمة الكينية نيروبي للتوصل إلى هدنة اقتصادية، وتضمن اتفاق السويد الموقع بين الحكومة والحوثيين في العام 2018 شقفا اقتصاديا وماليا غير أن كل محاولات تنفيذه باءت بالفشل.

ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن الصراع بين المؤسسات المالية والنقدية والذي بلغ ذروته بعد نقل الحكومة اليمنية البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في أواخر العام 2016، قد فاقم من انهيار العملة اليمنية الريال بشكل متسارع.

وتواصل الميليشيات الحوثية منذ انقلابها على الشرعية في تنفيذ سلسلة من إجراءات التدمير الاقتصادي بدءا من مصادر إيرادات الدولة وإيقاف صرف الرواتب وحملات جمع التبرعات لدعم البنك المركزي، مروراً بتحصيل رسوم غير قانونية لدعم المجهود الحربي الحوثيي ووصولاً إلى إصدار بطاقات التمويل الوهمية.

وأعلنت جمعية الصرافين في عدن، السبت، على لسان المتحدث الرسمي باسمها صبحي باغفار عن استئناف شركات ومؤسسات الصرافة لعملها بعد

صالح البيهاني
صحافي يمني

عدن (اليمن) - شهدت أسعار صرف الريال اليمني تحسنا ملموسا مقابل العملات الأخرى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، بعد ساعات من الإعلان عن قائمة الحكومة الجديدة التي تضم 24 حقيبة وزارية.

وقالت مصادر مصرفية يمنية لـ "العرب" في عدن، إن سعر صرف الدولار الأمريكي سجل حوالي 815 ريالا، بعد أن تجاوز قبل أيام حاجز 900 ريال. وقال خبراء ماليون إن التحسن الملحوظ في سعر صرف الريال اليمني جاء نتيجة عاملين متزامنين، الأول تشكيل الحكومة، والأخر إعلان البنك المركزي اليمني في عدن عن وصول الموافقة على سحب الدفعة رقم (39) من الوديعة السعودية بمبلغ إجمالي 94 مليون دولار، لتغطية طلبات فتح الاعتمادات المستندة لاستيراد السلع الأساسية.

815

ريال سعر صرف الدولار
الأميركي في عدن بعد أن تجاوز
قبل أيام حاجز 900 ريال

وحذرت مصادر يمنية من أن يكون هذا التحسن في سعر صرف الريال اليمني مؤقتا، حتى الانتهاء من الدفعة الجديدة من الوديعة السعودية، كما حدث في مرات سابقة.

وفي محاولة لطمانه القطاع المالي والمصرفي، أصدر البنك بيانا السبت الماضي، أشار فيه إلى حصوله على دعم يعزز جهوده لتحسين مكانة العملة الوطنية والاستقرار العام للاسعار.

وأكد البنك أن الدعم المتفق باخذ أشكالاً متعددة، ويتركز معظمه وبصورة غير مباشرة على دعم جهود البنك المركزي لتحسين سعر العملة الوطنية وتعزيز الاستقرار العام للاسعار، وإزالة التشوهات السعرية، والقضاء على التمييز بين قيمة الطبقات الجديدة والقديمة، باعتبارها جميعها قانونية ومعتمدة للتداول.

ويأتي البيان في ظل تسريبات إعلامية عن جهود تبذلها الأمم المتحدة والبنك الدولي لعقد لقاء بين ممثلي المؤسسات المالية الرسمية في صنعاء وعدن لإنهاء ما يعرف بالحرب الاقتصادية وتوحيد الجهود لإنقاذ القطاع المالي الذي يعاني بسبب ازدواج المؤسسات التابعة للحكومة الشرعية والحوثيين.

وأعلنت جمعية الصرافين في عدن، السبت، على لسان المتحدث الرسمي باسمها صبحي باغفار عن استئناف شركات ومؤسسات الصرافة لعملها بعد

مستقبل قطاع النشر في بلدان المغرب العربي أمام تحدي الاندماج الإقليمي

وتقول الناشرة المغربية والمتخصصة في النقد الأدبي، كترية الصغري، إنه في إمكان الاستفادة من عامل اللغة والقرب الثقافي في محاولة "جمع كل العناصر التي تخول لنا إنشاء سوق مغاربية". ويؤكد حجاج من ناحيته ضرورة "تقديم التنوع للقرّاء"، غير أن الانفتاح يصطدم في الواقع بصعوبات ومشاكل منها التوتر السياسي بين المغرب والجزائر وغلغ حدودهما المشتركة منذ عقود، ما يمثل عائقا أمام تنقل الكتاب بسهولة عبر الحدود البرية.

ويشدد الخلاف السياسي مع غلق الحدود بين البلدين منذ عقود، ما من شأنه أن يحول دون التنسيق بين المهنيين والناشرين في مجال إنتاج الكتب.

ولم تكن المساعدات التي قدمتها الدولة في المغرب وتونس كافية، بينما غابت كلياً في الجزائر، حسب المهنيين.

سفيان حجاج
الوجه أبيض
مباغطة للكتابة ليوقف
النشاط كليا

ويمكن لسوق الكتب أن تنفتح لتشمل دول المغرب العربي، ما من شأنه تنشيط هذا القطاع في مواجهة الدعايات الوخيمة للجائحة على اقتصاد المنطقة. ويطالب مهنيو القطاع منذ مدة طويلة بتأسيس سوق مشتركة للكتاب في شمال أفريقيا لتوسيع الطلب وتنويع العرض بائتمان تنمائي والوضع في دول هذه المنطقة.

الجزائر يوفر ربع إيراداته السنوية. ويجمع الناشرون في المنطقة على حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بهم هذا العام بسبب تعليق الفعاليات والمعارض وإغلاق المكتبات خلال فترات الحجر الطويلة التي ألحقت كسادا بالسوق. وتقدّر دور نشر مثل برزخ في الجزائر ومنشورات ملتقى الطرق في المغرب ودار النشر ديميتري في تونس، تراجع أرقام المبيعات بنسبة تتراوح بين 60 و70 في المئة للعام 2020.

وساهمت بعض المبادرات المحلية في تخفيف آثار الخسائر المادية، فقد مكنت مولا مبادرة القراءة فعل مقاومة والتي عرض خلالها أصحاب المكتبات في المغرب الكتب المحلية، من دعم قطاع النشر في البلاد. وكذلك حملة التخفيضات وجمع الكتب التي قامت بها برزخ لإنعاش مداخلها المالية.

تونس - قاومت جائحة كورونا الأزمة التي يعانيها قطاع النشر في دول المغرب العربي، ما يعزز الحاجة إلى تنقل حر للإنتاجات الأدبية بين تونس والمغرب والجزائر لاستجابة إلى متطلبات فكرية واقتصادية في آن.

وقد تسبب الوباء في إلغاء فعاليات أدبية كثيرة في العام 2020، منها "معرض تونس الدولي للكتاب" و"المعرض الدولي للنشر والكتاب" في المغرب و"الصالون الدولي للكتاب" بالجزائر، ما حرم الناشرين والموزعين من مواعيد هامة مع رؤاء المطالعة وقلص مداخلهم المالية بشكل ملحوظ.

ويقول الشريك المؤسس لدار النشر الجزائرية "برزخ" سفيان حجاج في تصريحات صحافية "أدى الوباء بصورة مباغلة للكتابة ليوقف النشاط كليا"، موضحا أن معرض



مراقبة قبضة للمتغيرات